مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities
العدد الثامن
September 2023 سبتمبر

التحولات السياسية وعلاقتها بقضايا الشباب

قراءة في المجتمع الليبي

محمد احبيل
علم اجتماع كلية التربية / جامعة طرابلس
Mohamedhbeel@gamail.com

المقدمة :

إن الحديث عن تغير وتبدل المجتمعات نتيجة لتغير النظام السياسي وتحوُّله من حالة إلى أخرى، لم يعد حالة فردية يمر بها مجتمع ما، بل إن التغير اليوم أصبح سنة كونية تخضع لها جميع مظاهر الكون، ولعلنا نراها واضحة في مسيرة وحركة المجتمعات نحو الانتقال من حالة إلى اخرى التي تسير في عدة اتجاهات، ولا يمكن تصور أنَّ للتغير اتجاهاً واحداً، بل يسير بحسب الظروف السياسية والمجتمعية والمتغيرات الدولية في عالم اليوم.

شهد المجتمع الليبي انتفاضة شعبية أدت إلى تغير النظام السياسي بأكمله، مما ساهم في تداعيات انتقل فيها المجتمع من حالة إلى أخرى على مختلف الاصعدة والجوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكان لزماً أن يستتبعه تحول في جوانب الحياة المختلفة لصالح تحسين حياة المواطن وحصوله على قدر من حقوقه السياسية والحريات العامة التي كفلته له الشرائع الدينية وقوانين حقوق الإنسان الوضعية، ويتبعه حالة من الأمن والاستقرار، غير أن التغير الاجتماعي له مسارات واتجاهات متعددة، يمكن قراءتها من خلال نوع وحجم التغيير الحاصل، سواء أكان مسار التغير يسير في اتجاه خطي دائماً إلى الأمام، أم تقهقرياً إلى الخلف أم دائرياً ..

السؤال الذي يُطرح هنا: هل أن ما حدث من تحول خلال الانتفاضات الشعبية التي نتج عنها تبدل وتحول جدري أدى إلى تغير في اتجاهات الشباب نحو قضايا معينة، كالمشاركة الديمقراطية وقضايا الحرية، أو تغير في بعض المفاهيم التي تدعو إلى رفض القهر والاستغلال وإعادة النظر في بعض القيود الاجتماعية مثل دور القبيلة وإعادة التنشئة الاجتماعية وفقاً لمفاهيم تربوية جديدة، هل كان لها دور في حصول تغير حقيقي في اتجاهات الشباب الليبي إلى وضعية أفضل مما كانوا عليه أم العكس من ذلك؟

إن الإجابة على التساؤل الكبير يحتاج منا إلى سبر أغوار الواقع، وقراءة نقدية لمجريات الأحداث بالنظر إلى تحليل (مكنزمات) هذا التغير ونتائجه على المستوى المجتمعي، وبخاصة عند فئة الشباب من خلال بعض المؤشرات، وهي المشاركة السياسية والمجتمعية من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

ويتناول هذا البحث تسليط الضوء برؤية تحليلية على الموضوعات الآتية: مفهوم التغير واتجاهاته، عوامل التغير، أنواع التغير، اتجاهات التغير في المجتمع، فكرة الديمقراطية في الخطاب العربي الإسلامي الحديث، مقاربة الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، العدالة الانتقالية مطلب لنجاح الممارسة الديمقراطية، اختلال حالة التوازن، أهم مظاهر التغير في قضايا الشباب، فرص تولي الشباب للوظائف السياسية القيادية، مشاركة المرأة في العملية السياسية، انخراط الشباب في مؤسسات المجتمع المدني، الخاتمة.

مفهوم التغير واتجاهاته :

التغير سُنة طبيعيه تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة ولا شيء يبقى على ما هو عليه. حيث يقول الفيلسوف اليوناني، هيراقليطس، إن "التغير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم"، وعبر عن ذلك بفكرة التغير بجريان الماء، فقال: " أنت لا تعبر النهر الواحد مرتَين؛ إذ إن مياهاً جديدة، تجري من حولك أبداً". (رشوان 1993. 15).

ويعرف عبد الرحمن ابن خلدون التغير هو الانتقال من حال إلى حال، حيث يقول: "إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقرّ إنّما هو اختلاف على الأيّام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول سنة الله التي خلت في عباده"(ابن خلدون1985).

كما أن التغير يُعرف بأنه: " تحول هام في البنيات الاجتماعية" ، ويعني بالبنية الاجتماعية أنماط الفعل والتفاعل الاجتماعي. (الأحمر2009.25.)

إن التغير يطال جميع جوانب الحياة في كلّ مظاهره الحياة الاجتماعية، فلا توجد مجتمعات في حقيقة الأمر، وإنما الموجود تفاعلات وعمليات اجتماعية، تكون في تغير وتفاعل مستمر إذا

ساد التغير الاجتماعي في جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية، فمن الصعب إيقافه، لأن النظُم الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي يوصفان بالترابط والتساند الوظيفي.

ومن عوامل التغير الاجتماعي في المجتمع التقنية التكنولوجية المادية في مجال الاتصالات مثل الانترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي، مما أدَّت إلى تغيير عقليات ونفوس الأفراد والجماعات في المجتمعات المختلفة، فأصبح التغير الاجتماعي في الوقت المعاصر يتصف بـ: (العادية) والسرعة نتيجة إلى تسارع وثيرة الاختراعات التقنية والتكنولوجية في وسائل الاتصال في عصرنا الحالي. ولا شك أن أحد عوامل التغير في المجتمعات الثورة وما ينتج عنها من تغير جدري في النظام السياسي الذي يتبع تغير في الأنظمة الفرعية الأخرى، والتي تعمل على تغير المفاهيم والنظم بأخرى جديدة، تتوافق مع نوع وحجم وأهداف هذا التغير، وليس كل تغير جدري ينجح في ذلك، فالأمر يتوقف على ظروف مجتمعية تتعلق بثقافة المجتمع نحو التغيير والمغزى منه، إلى جانب استعداد المؤسسات السياسية والاقتصادية على ترجمة هذا التغير إلى برامج واقعية تعكس مبادئ التغير وأهدافه، مثل قيم الحرية والعدالة والديمقراطية.

عومل التغير:

حصول التغير في المجتمع ليس وليد عامل وأحد وإنما نتيجة مجموعة من العوامل المتفاعلة والمتداخلة والمتشابكة التي تعمل جميعها كعامل واحد، والذي يشير إلى مفهوم الدراسات النظرية متعددة الجوانب في مجال علم الاجتماع، يمكن التعرض لها دون الحصر وهي على النحو **الآتي:**

1. الكوارث الطبيعية. تلك التي تتعلق بحدوث زلازل وفيضانات قد تتسبب في نزوح وهجرات وتغير نمط الاقتصاد وما يترتب عليهم من متغيرات سكانية واقتصادية واجتماعية.

2. التقدم التكنولوجي. تعتبر الاكتشافات الناتجة عن الاختراعات الجديدة والتي يستخدمها الإنسان لأجل تحسين مستوى حياته، ينتج عنها اكتساب أنماط جديدة تساهم في حدوث تغير اجتماعي في المجتمع وخاصة عند فئة الشباب وهي الفئة التي تكون أكثر تأثرا بنتائج التغير.

3. التعليم والبحث العلمي. يعتبر التعليم استثمار في مجال التنمية البشرية، وهو عامل قوي في إحداث التغيرات المطلوبة في المجتمع عندما يتحول المجتمع من مرحلة الجهل وعدم المعرفة إلى انتشار المعرفة العلمية، نتيجة التوسع في برامج التعليم المختلفة وعلى مستويات متعددة،

فالتعلم يفتح أفاق الجوانب الاقتصادية والثقافية وحتى الاجتماعية في المجتمع بشكل عام، فالتعليم ينعكس على مستوى الشخصية الخاصة والعامة، من خلال القدرة على استحضار المعرفة العلمية وإمكانية الحصول على فرص عمل، مما يساهم في زيادة الدخل الفردي، وكذلك افاق واسعة ومدارك معرفية مما ينعكس بشكل ايجابي على صعيد الشخصية، ومن هنا يمكن القول بأن مؤشر التعليم عامل هام في إحداث التغير في المجتمع بشكل تدريجي.

4. الاكتشافات الجيولوجية. عامل من عوامل التغير، حيث تعمل على امكانية وجود موارد اقتصادية هامة يمكن الاستفادة منها في دعم الاقتصادي الوطني، وإيجاد فرص عمل وتوفر الإمكانيات المادية للدولة والتي من شانها ان تساهم في تحقيق معدلات هامة من التنمية البشرية والمادية، مثال على ذلك اكتشاف البترول والغاز والمعادن الثمينة في باطن الأرض، فهي تمثل عامل من عوامل التغير في المجتمع من خلال التوزيع السكاني، وتأسيس الصناعات، ونشأة المدن وتوسعها، والهجرة الداخلية وكذلك الخارجية بحثاً عن فرص العمل، كل هذه المتغيرات بمثابة مظاهر للتغير نتيجة لاكتشاف النفط أو الغاز أو معادن اقتصادية اخرى هامة تساهم في رفع الدخل القومي للبلاد مما ينعكس بشكل ايجابي على الدخل الفردي.

5. الاتصال الثقافي. ويقصد به التبادل الثقافي الناتج عن الاحتكاك بثقافات الشعوب الأخرى والجماعات المختلفة ثقافياً، وعادة تحدث نتيجة الهجرة والتأثير والتأثر على مستوى الأفراد والجماعات.

6. الحروب. تعتبر الحروب عامل مهم في أحداث التغير في المجتمع، فالحروب دائما تكون نتائجها سلبية على الصعيد المجتمعي الإنساني والاقتصادي، فهي تخلف الدمار نتيجة الاستخدام المفرط للقوة، وينتج عنها هلاك الأفراد والجماعات والنزوح والهجرة، وخسائر اقتصادية على مستوى العام والخاص، ناهيك عن الجرح النفسي والاجتماعي وما تلحق من تبيعات على النسيج الاجتماعي من جهة ونمط العلاقات الاجتماعية من جهة اخرى بين الافراد والمناطق والمدن والدول. (الأحمر.2009).

7. الثورات. الثورة تعني إحداث التغير الجدري الذي يشمل كل النظام في جوانبه المتعددة، فالثورة تعمل على إحداث التغيير في بناء المجتمع وأنظمته المختلفة، فهي تعني من وجه نظر (توكوفي) انفجار يتعبه تقدم يعجز النظام السياسي على مقاومته.

إن حدوث الثورة يؤدي إلى تغير في النسق السياسي وإزالة مركزية السلطة وانهيار الطبقات الاجتماعية والسياسية القديمة وظهور طبقات جديدة.

8. التغير السكاني (الديمغرافي). ونقصد به التغير من حيث الحجم على مستوى الاحصائيات الحيوية مثل الزيادة السكانية، التي تعمل مع استمرار الوقت إلى إحداث تغيرات مهمة في المجتمع على الصعيد السياسي والاقتصادي، مثل توزيع السلطة السياسية والتغير في مستوى الأسواق الاقتصادية، وزيادة البطالة وضعف استجابة البنية التحتية لحجم الكثافة السكانية الجديدة، مثل ازدحام الفصول الدراسية نتيجة تضخم المدن، وتنشط أثناها ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية. (حسين رشوان. 1993.74).

ـ أنواع التغير الاجتماعي

لدراسة التغير يحتم علينا أن نصنف التغير إلى أنواع مختلفة، وما يتضمنه من متغيرات هامة، يمكن الإشارة إليه على النحو **الآتي:**

1. التغير في داخل النظام. أو ما يعرف بالتغير الجزئي في حالة بناء المجتمع من الداخل، وهو ما يسمى بالتغير الجزئي التدريجي الذي يحدث في داخل النظام دون الحاجة إلى تغير النظام بكامله، حيث ينقسم الفرع أو النسق في المجتمع إلى وحدات أو انساق تختلف كل منها من حيث البناء والوظيفة، وتعمل هذه الأنساق لتحقيق مهمة وظيفية تساهم في تكامل النظام، حيث تؤدي عملية التمايز إلى تحقيق التكامل وتغيرات داخلية بنائية في بنية المجتمع، فالجانب الاقتصادي المُكون من قطاعات مختلفة من صناعة وخدمات واستثمارات وتعدين في مجالات مختلفة يساهم كل منهم في تحقيق وظيفة داخلية من شانها أن تعمل على تكامل النظام ككل، وفي ذات الوقت يحقق التغير من خلال الدور المناط به. (حسين رشوان.77. 1993).

فالتغير البنائي الداخلي يساهم في تحقيق التمايز وظهور وحدات بنائية جديدة أكثر تخصصاً واستقلالاً في جوانب متعددة، كالنظام الاجتماعي والاقتصادي ونسق القرابة والعلاقات الاجتماعية، كذلك تظهر بناءات جديدة منسقة من الناحية القانونية والسياسية ومؤسسات جديدة تطلبها طبيعة المرحلة من خلال حالة التغير الحاصل.

يعتقد بعض المتخصصين في مجال علم الاجتماع بضآلة نسبة التغيرات الحاصلة في بناء المجتمع، غير أن استمرارها وانتشاره يؤدي إلى تغيرات هامة في نسق البناء الاجتماعي ككل.

2. التغير في النظام ذاته. ويقصد به تغير النظام ذاته مثل تغيير النظام السياسي من ملكي إلى نظام جمهوري، أو تغيير النظام السياسي الشمولي (الحكم الفردي المطلق)، إلى نظام سياسي ديمقراطي، أو من الحكم الديكتاتوري إلى نظام برلماني، أو من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق الحر (ليبرالي)، وينتج عنها اختفاء الشكل القديم وظهور شكل جديد، يعتبر تغير النظام كله عملية تمايز تؤدي إلى تعديل أنماط القيم الاجتماعية، حيث تظهر انماط جديدة أكثر تعقيداً من التي سبقتها، وتشمل التغيرات جميع الأنظمة الفرعية المكونة للنظام العام ككل، مثل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقضائي. (محمد زكريا.18. 1974).

وعادة ما يتم حصول التغيرات في النظام ذاته في العصر الحديث من خلال الصراع الحاصل مثل الانتفاضات الشعبية أو الثورة التي تهدف إلى تغير النظام السياسي ككل، عن طريقه تبدل النظم الفرعية الأخرى تباعاً مع مرور الوقت.

اتجاهات التغير في المجتمع :

تأسيسًا علي ما جاء بالأدبيات (السوسيولوجية) المحددة لاتجاهات التغير الاجتماعي، يمكن استعراض اتجاهات التغير التي تسير فيها المجتمعات التي تمر بمرحلة تغير وهي على النحو الآتي:

التغير الخطي: (التقدمي)، وهنا يقصد به أن التغير دائما يسير في اتجاه خطي إلى الأمام، ويخدم بذلك أهدف ورؤية المجتمع، وهذا مرتبط بإمكانية عدم التعميم، فالمجتمعات في مسيرة تغيرها وتحولها تختلف من مجتمع لأخر بحسب الظروف المحيطة والاستعدادات في قبول مبادئ التغير من عدمه، فبعض المجتمعات تحولت من حالة النظام السياسي الديمقراطي إلى حالة النظام السياسي (الدكتاتوري)، وهنا نستذكر على سبيل المثال ما حدث في دولة (تشيلي)، في عقد السبعينات من القرن الماضي، فليس كل تحول مجتمعي سياسي أم اقتصادي أم اجتماعي يسير دائما إلى الأمام في اتجاه الخطي التقدمي ويحقق اهداف المجتمعية. يمكن أن نلمس رؤية الاتجاه الخطي التقدمي عند كل من (أوجست كونت، وماركس). (william Form.2007)

التغير الدائري: يقصد به أن المجتمع يمر بمرحلة تغير ينطلق من نقطة معينة ويسير إلى الأمام، ومن ثم تتغير مسراته بشكل دائري بحيث يمر عبر بعدة منحنيات، وفي الأخر يصل إلى النقطة التي انطلق منها، فنجد هذا التحليل في أفكار عبد الرحمن ابن خلدون، من خلال نظريته

تعاقب النخب السلطانية (السياسية) وتحولها عبر اربعة أطول رئيسية لتكوين الدولة، تبدأ بالعصبية القبلية ثم المُلك ثم الحضارة ومن بعد تصل إلى الاضمحلال، فتتعاقب هذه المراحل بشكل دائري ومستمر إلى أن يرث الله الأرض من عليها بحسب أبن خلدون. (مقدمة ابن خلدون).

التغير التذبذبي: ويقصد به أن يسير التغير خطوة إلى الأمام وخطوة أخرى إلى الخلف، ويعبر عن الاتجاه نجده في أعمال (فيكو و سوروكين)، من خلال ملاحظة حركات المجتمعات من خلال مسيرة تحول المجتمعات وتغيرها. (سعال. 29. 30. 2018).

بالنظر لاتجاهات التغير نلاحظ بأنها مزجت ما بين اتجاه التغير وطبيعة سير التغير.

التغير التراجعي أو التقدمي: يعبر عن اتجاه سير التغير المجتمعي، إما باتجاه التراجع أو باتجاه التقدم مع مراعاة أن التغير التراجعي ينطبق عليه جملة من التغيرات التي مر بها المجتمع العربي المعاصر بسبب الأزمات التي وقع فيها منها، غياب التخطيط في توجيه التغير نحو اتجاه تقدمي يخدم أهدف التغير الذي طمحت له الشعوب العربية، فالتغير التقدمي يكون مرتبط برؤية وهدف وهو ما يُعرف بالتغير المخطط، فيمكن القول بأن اتجاهات التغير سواء نحو التقدم أو التأخر يرتبط بظروفه الاجتماعية، وطبيعة المتغيرات وقبولها في الوسط المجتمعي، وانتشار الوعي المجتمعي بطبيعة التغير الحاصل، واستخدام التخطيط كأداة للتحقيق أهدف التغير، ومن ثم كف التدخلات الخارجية التي قد تتدخل وتعمل على تغير مسارات التغير من التقدمي إلى تراجعي أو التذبذبي.

فكرة الديمقراطية في الخطاب العربي الإسلامي الحديث:

يشغل مبدأ الديمقراطية مكاناً هاماً في الخطاب السياسي العام والحوار المجتمعي والمطالب الحقوقية التي تسعى دوماً لمشاركة الإنسان في قضايا مجتمعه، من خلال تطلعاته وقراره السياسي، فقد كانت مشكلة الديمقراطية بمفهومها الواسع منذ عصر النهضة العنوان الأساس لفكر عصر النهضة بمختلف تياراته الفكرية وتوجهاته الليبرالية أو المحافظة.

أما فيما يخص الفكر العربي وفق نمط الأفكار السياسية المعاصرة فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور وفي قضية الديمقراطية وعلاقة ذلك بالفكر الغربي وتطبيقاته، حيث أورد (عبدالله العوري) عندما طرح نماذج ثلاثة هي: الإيمان الديني (الشيخ)، والتنظيم السياسي، (رجل السياسية)، والنشاط العلمي والتقني، (دعاة التقنية الفنية)، فهو ذاته يؤكد في مفهوم الدولة، أن صدمة

الغرب الأولى انعكست على المستوى السياسي، الدولة والجيش، وتمت ترجمة هذه الفكرة وفق نمط الإصلاح السياسي في مواجهة الاستبداد ونقضه بالعدل والشورى، حيث إن رواد الفكر الاصلاحي لم يترددوا في قبول شعار الديمقراطية في معادلته بنظام الشورى في الإسلام، مؤكدين بأن الديمقراطية ليست شيئاً جديداً على الإسلام، بل هي في صميم أُسسه ومقاصده، وكانت من عوامل ومقومات نهضته الأولى، لذلك فن المنطقي أن نقول إنها سبب من أسباب نهضته المنشودة. (العروي.1970. 45).

يرى عبد الرحمن الكواكبي أن سبب وأصل داء الانحطاط هو الاستبداد السياسي، وعلاجه هي الشورى الدستورية، ويقتبس الكواكبي في تعريف المستبد من مفهوم (جان جاك روسو) الذي يتحكم في شؤون الناس بإرادته وليست بإرادتهم ويحاكمهم بهواه لا بشريعتهم، وبذلك يؤكد الكواكبي عدم اتهام الإسلام بالاستبداد، لقوله تعالى: ((وشاورهم في الأمر)) وقوله تعالى ((أمرهم شورى بينهم))، فالإسلام مؤسس على قاعدة الإدارة الديمقراطية، أي العمومية والشورى. (الكواكبي.1980. 15).

كما سعى جمال الدين الأفغاني في دعوته للحرية والديمقراطية المستمدة من مبادئ الثورة الفرنسية، وبَّين نظام الشورى في الإسلام واعتبر أن الأمة هي مصدر السلطات، فهي مصدر القوة والحكم، وإرادة الشعب هي القانون، حيث أكد على أن الحاكم خادمً للقانون ومؤتمن عليه. (الكواكبي.1980. 23).

ويرى خيري الدين التونسي أن التقدم عند الفرنجة ناتج عن التنظيمات القائمة على العدل والحرية. وطرح محمد عبده تساؤلاً مفاده :هل يُعدُّ الشرق مستبداً من أهله عادلاً في قومهم، ليتمكن به العدل أن يصنع في خمسة عشرة سنة ما لا يصنعه العقل وحده في خمسة عشرة قرناً، ويستبعد محمد عبده عن ما يقوله فولتير من انه أسهل على الفيلسوف ان يقنع فرداً واحداً بضرورة الإصلاح فيفرضه من فوق على الجميع، من أن يقنع جماعات متعددة لكل منها مصلحته في بقاء النظام العتيق. (التونسي. 1978. 113).

إن الإسلام يؤكد على المساواة والإخاء والحرية، كما أن أصل الولاية في الإسلام هي ولاية الأمة والاختيار هو الشرط الأول. **ومن خلال** ما تقدم يتضح لنا أن فكرة الشورى أو الديمقراطية في

الخطاب الإسلامي كانت وما تزال تعني شيئاً واحداً، وهو غياب الاستبداد المطلق، غير أن مسألة الديمقراطية لم تكن محصورة في شكل السلطة، ونلاحظ هذا إنموذجاً جلياً في عهد الدولة العثمانية، حيث كان للعرب زاوية أخرى، وهي زاوية الارتباط بالهوية القومية، فالقضية العربية التي تبلورت بوصفها تياراً سياسياً في يقظة العرب القومية آوخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في مواجهة سياسة، التتريك العثمانية، وهي في جوهرها قضية مطالب ديمقراطية تحولت فيما بعد إلى مطلب الاستقلال والانفصال، ومطالبة بالمساواة القومية مابين العرب والترك، وهي مطلب ديمقراطي في صميمها. ونشير هنا إلى أن بعضاً من الفكر الإسلامي المعاصر كما هو معروف في انتشار المذهب المالكي في أرجاء المغرب العربي، حيث يشكل الأغلبية بين السكان، ولا طوائف ولا انقسامات، كما هو واقع الحال في المشرق العربي في زمن ما بعد الخلافة، غير أن (محمد اركون) يرى أن هذا التجانس كان عائقاً على الصعيد الفكري، تستغله السلطة، وأن خصوبة الفكر الإسلامي جاءت من ازدهار المذاهب والفرق ومناظراتها.(أركون.1987. 35).

إن الملاحظ الاجتماعي والسياسي يرى أن هناك على مستوى الفكر والمؤسسات ما بين شبة الجزيرة العربية والمشرق العربي، وكذلك نجد الاختلاف في دول المغرب العربي، حيث قامت الحركة السلفية في شبه الجزيرة العربية في نهاية القرن التاسع عشر التي تُعرف بالحركة الوهابية، في المقابل كان انتشارها قليل في المشرق العربي، وهنا نقصد بلدان ساحل البحر الابيض المتوسط، ففي سورية ومصر ظهرت تنظيمات سياسية قُطرية، كانت لديها معها دساتير استلهمت من دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة، وفي العراق ظهرت بعض الأحزاب السياسية، من مثل حزب التقدم، وحزب حركة الشعب، وحزب العهد. وكان الهاجس للقيادات العسكرية في تلك الفترة التاريخية قد وصلت للسلطة بطرق مختلف حسب كل دولة، وأغلبها بالانقلابات باسم التحرر الوطني والوحدة القومية وتحرير فلسطين، فلم تكن للديمقراطية أي عنوان في خطاباتهم أو في استراتيجيتهم المعلنة أو الخفية، فقد ارتبطت بالصراع مع الأنظمة التقليدية والمحافظة، والقوى الملكية التي اعتبرتها الانظمة العسكرية هي المسئوولة على نكبة فلسطين 1948م. لقد اعتبرت تلك القوى أن التأميم والإصلاح الزراعي والتنمية والتوجهات

الاستقلالية الاقتصادية والنزعة الاشتراكية برامج وسياسيات تخدم المواطن وتكون بديل على الخيار الديمقراطي والحريات.

لذلك ليبيا لا تشدو عن مسار التجربة السياسية في المشرق العربي والتي أشرنا إلى بعضها في رؤوس أقلام بعد أن حصلت ليبيا على الاستقلال سنة 1951م، تم تجميع شتات البلاد من الغرب إلى الشرق والجنوب في دولة مدنية واحدة، تحت اسم المملكة الليبية، وقد كانت لهده المملكة الناشئة تجربة ديمقراطية مهمة على الصعيد الإقليمي في ذلك الوقت، فتأسست الاحزاب السياسية واعتمد الدستور ومن ثم تعديلاته، وما أعطى لهذه الملكية الدستورية دوراً هاماً في نشر الثقافة السياسية التعددية والحريات، والحركة الاقتصادية، والبنية التحتية، وتوفر وظائف شغل للباحثين عليها، وما صاحبها من اتجاهات الهجرة من الريف إلى المدينة، وبخاصة في طرابلس وبنغازي، نتيجةً لاكتشاف البترول وبداية تصدير أول شحنه منه في 25 أكتوبر 1961. (المؤسسة الوطنية للنفط)

بقد كانت التجربة الديمقراطية في عهد حكم المملكة الليبية والتي تكونت منذ الاستقلال إلى غاية سيطرة العسكر على السلطة في انقلاب 1969م، والدي بسببه تولى العسكر حكم البلاد وأطاحوا بالنظام الملكي، ففي عهد المملكة كانت بدايات وضع القطار على السكة في تأسيس حكم مدني وحريات عامة ومشاركة سياسية من خلال الأحزاب السياسية والمستقلين، رغم كل ما فيها من شد وجدب وسجال من الصراع السياسي داخل المؤسسات السياسية، ما بين وضعية دستورية الملك وسلطاته، والبرلمان وتشريعاته، والحكومة وما تسعى لتحقيقه وتنفيذ مصالح وأعمال تسيريه، مابين كُلٌّ هذا لتتضارب المصالح تظهر الاختلافات ووجهات النظر السياسية، في مجملها فهي تعبر عن روح الديمقراطية الوليدة آنذاك. ويمكن أن نستدل بواقعة حدَّت ما بين البرلمان الليبي في عهد المملكة وسلطة الملك، فقد رفض البرلمان مرسوم ملكي صادر من الملك بتعيين شخصية، لها صلة قرابة عائلية من الملك وقتها، وقد تقبل الملك الأمر بوصف أن سلطة البرلمان نافذة، وهم نواب الشعب ولهم السلطة التشريعية في ذلك، وهذا الحدث ربما كان الأول في عهد الملكيات الدستورية على مستوى العالم في ذلك الوقت، بأن يرفض البرلمان مرسوم ملكي. (بن حليم.1992).

مقاربة الأمن الإنساني وحقوق الإنسان:

إن حالة التغير السياسي يشكل الأمن الإنساني فيها مقاربة جديدة، لكيفية تحقيق الاحساس بالطمأنينة والعدالة والحرية والممارسة الديمقراطية بين عامة أطياف المجتمع، ليس هذا باستخدام منطق الإدارة العقلانية للتسلح أو حالة الاستقرار أو تفعيل منطق لاحرب، بل عن طريق تحقيق معادلة صعبة بين الاعتراف بالحقوق من جهة، وتمكين الإنسان منها والانتفاع الفعلي بها واستخدامها من جهة أخرى. فالأمن الإنساني قائم بالأساس على فلسفة ديناميكية لحقوق الإنسان من خلال ربطها بمفاهيم كينونة الإنسان وكرامة الإنسان، وحق الأجيال في البقاء في عالم آمن بيئي وصحي، خالي من العنف من منطلق مفهوم حقوق الأجيال والأمن المستدام.

يرتبط مفهوم الأمن الإنساني بالتقرير الثاني حول التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1994 م.(محبوب الحق. 1994). المعتمدة على عدة متغيرات معقدة على صعيد المجتمع الإنساني والتي نسقط بعضاً مما فيها على حالة المجتمع الليبي (حالة ما بعد التغيير).

ويمكن أن نعرض فحواها على النحو **الآتي:**

1 – بناء منطق عالمي متكامل ونفعي لحقوق الإنسان، يؤسس وفق تغيرات وظيفية ترفع من احتمالات الانتفاع على المستويات الفردية والجماعية من الحقوق والحاجات الإنسانية.

2– تأسيس منطق سياسي يقوم على قيم ديمقراطية مشتركة، تحقق للإنسان حرية المبادرة السياسية الحزبية المدنية والانتخابية، القادرة على خلق نظام جودة سياسية يلغي شروط التعسف والجور والفساد والقهر.

إن هذه التغيرات البنائية السياسية بإمكانها توفير الضمانات الدستورية والقانونية والسياسية لحكم ديمقراطي، يتميز بالرشاد، والحوكمة، والحنكة، والعقلانية، وبخاصة الفاعلة منها في حالة الاستجابة الإيجابية بأكبر قدر من المطالب والحاجات، وبأسرع وقت وأقل تكلفة.

3– إنشاء منطق اقتصادي يُؤمِّنُ حقوق العملية والمبادرات الانتاجية والاستثمارية للجميع، لتفعيل حق الملكية الشخصية المنتجة لفرص العمل، الاسترزاق الضروري لتمكين الإنسان من حقوق الكينونة (الحياتية) والكرامة: العيش باستقلالية ذاتية دون الحاجة للتضامن والاستدانة. فبإمكان

هذه الحقوق أن تؤسس لفلسفة جديدة للتنمية الاقتصادية، قوامها الإنسان، وهدفها ازدهار الدولة ورفاهية المجتمع.

4- بناء منطق لدولة الحق والقانون.

5- بناء فلسفة التنمية السياسية توازن بين حاجات الهوية الذاتية والأقليات(والولاء المطلق للوطن).

6- تنمية صون حرية التفكير والتعبير.

7- بناء أسس الحكم القائمة على الشفافية والأمانة.

8- بناء البرامج التنموية القائمة على مفهوم الاستدامة

9- المحافظة المستديمة على البيئة من مخاطر التلوث والكوارث البيئية.

بالنظر لهذه المصفوفة المركبة، يمكن أن نقول: إن مقاربة الأمن الإنساني تتقاطع مع قضايا عديدة مجتمعية سياسية واقتصادية وبيئية، وهي مطالب من شأنها أن تحقق أهداف التغير الجذري المنشود على المستوى النخبة السياسية بخاصة والشعبية عامةً.

العدالة الانتقالية ضرورة لنجاح الممارسة الديمقراطية:

قبل فهم حجم التحديات المجتمعية في ليبيا ومعالجة قضايا التغير السياسي، وما تبعه من أزمات ومحطات مختلفة، لابد من فهم التحديات التي تواجهها عملية تطبيق العدالة الاجتماعية التي تُعرف بالعدالة الانتقالية في أدبيات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، المتمثلة في جرائم وقعت قبل خلال مرحلة الانتفاضة، والانتهاكات التي وقعت بعدها، وكذلك النزاعات القبلية والحروب التي أُشعلت من أجل السلطة والانتشار الواسع للسلاح، ولا تزال هذه الأحداث عالقة في الذاكرة الاجتماعية والسياسية الليبية، ومازال الشعب يعاني تبعاتها إلى يومنا هذا، وهي تحديات تعيق حالة التقدم على مستوى التحول الديمقراطي والمشاركة المجتمعية لها.

إن ارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان بسبب ثقافة متجذّرة قائمة على الحصانة والإفلات من العقاب، ولا يزال هذا الإرث يجد سبيله إلى الثقافة الليبية، حيث تبدو الحصانة واضحةً فيما يتعلق ببعض الأعمال المرتكبة بحق الأفراد والجماعات. لذلك فإن أحد العناصر الحيوية في هذه الفترة الانتقالية هو بناء ثقافة المساءلة والمحاسبة على الجرائم السابقة والحالية والمستقبلية أيضاً التي كانت لا بد من أن تطبّق على الجميع، بغض النظر عن الانتماءات السياسية والفكرية وهذا

بدوره يؤسس لمناخ يسوده الأمن، وينعكس بشكل ايجابي على الوضع الأمني العام في المجتمع الليبي، وتُجذَّر لثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن المصالحة الوطنية تعتبر اليوم تحدياً سياسياً ومجتمعياً ومطلباً كبيراً بشكل مُلحّ لتحقيق الاستقرار ليعم الأمن والسلام، ولكن الجميع يدرك أنه لا يمكن بناء جسر تصالحي ما لم تكون العدالة الانتقالية حاضرة، فهي الحلقة التي تعبر هذا الجسر نحو بناء مصالحة حقيقة سياسية واجتماعية من منطلق أن: " العدالة الانتقالية تشمل النطاق الكامل للعمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع مواجهة الانتهاكات واسعة النطاق التي تم ارتكابها في الماضي، بشكل يضمن المساءلة وخدمة العدالة". (الأمين العام للأمم المتحدة. 2004. 616).

اختلال حالة التوازن وفشل عدم المأسسة:

يرى عالم الاجتماع ايميل دور كايم أن حالة التغير التي يمر بها مجتمع ما إن لم تؤدي إلى حالة من التضامن المجتمعي وتكامله، فهي تدل على وجود حالة مرضية ناتجة عن التغير الحاصل، بعد أن فقد فيها الشكل المتعارف عليه من الحياة السابقة التي كانت في ظل نظام وقيم سياسية مختلفة إلى حد ما. عندها تسود حالة من عدم الاستقرار لفترات تختلف بحسب توافر ظروف استقرارها، لعدم فهم (مكنزمات) هذا التغير التي تتطلب خلق حالة من التكيف مع الوضع الجديد، وفي هذه المرحلة يحدث ما يسمى باختلال نسق القيم نتيجة حالة التغير التي أحداثها وما تبعها من قيم ومفاهيم وسلوك جديد أو بصور اخرى مختلفة غير المتعارف عليها التي لم يستطع البعض فهمها واستيعابها، تُسبّبُ في حالة من التضارب والتناقض ما بين القيم القديمة والقيم الجديدة التي لم يعتاد عليها الكثير من الناس، مع وجود الكثير من الأشخاص والجماعات توصف بأنها غريبة، ولا تصلح لحالة الاستقرار التي اعتادوا عليها، وفقاً لطبيعة النظم السالفة التي وجدوا في ممارستها نوعاً من الراحة والقبول. حيث يعتقد البعض بأن العودة والحنين للماضي الذهبي هو أفضل من ارتياد المجهول الذي قد لا يعرفون كونه ونتائجه على المدى القريب والبعيد. ونتيجة لحالة التضارب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناتج عن حالة تغير النظام السياسي الذي تولد عنه حالة من عدم الاستقرار في المؤسسات العامة وخاصة الأمنية التي ضعف مستوى خدماتها، وترهلت بالبطالة المقنعة، في المقابل ضعفت حجم

الانتاجية، وأصبحت توصف بالهشاشة في جميع المستويات، ولم نر خطة واضحة لعدم مآسسة تلك المؤسسات العامة التي تقوم عليها السلطة السياسية والتشريعية في البلاد التي أخذت منحى التنفيذ.

إن فشل عدم المآسسة المؤسسات وفقاً لطرق ومبادئ الجودة التي تعمل على تحقيق حالة الإصلاح، أصبحت اليوم ضرورة، حيث نجد اختلال القيم وهي لم تكن وليدة حالة ما بعد التغير السياسي وإنما هي قائمة منذ عقود سابقة لحدوث التغيير، ولكنها ظهرت واضحةً جلية للعيان بعد أن ازدادت القيود الأمنية والشرطية ضعفاً، التي تمثل وقتها وسيلةً للعقاب لمن يجاهر بها أمام العلن، فقد يرى البعض أن: (سرقة الدولة حلال وسرقة المواطن حرام)، وهذا مثال يدل على اختلال نسق القيم عند البعض الذي بدوره يؤدي إلى انتهاك المعايير المجتمعية، فنتج عن ذلك المزيد من السلوك الإجرامي الذي يعمل على تقويض حالة الاستقرار في المجتمع، ولاسيما في ظل انتشار السلاح، فالبعض لا يفرق بين النظام السياسي والوطن، وهذه عقبة كبيرة في طريق الإصلاح، تحتاج إلى الكثير من الجهد والعمل على مستوى نشر الوعي وثقافة حب الوطن من جهة، وإصلاح المؤسسات وبخاصة الشرطية منها أو الأمنية أو القضائية من جهة أخرى.

إن نظام المآسسة يحتاج إلى رؤية شاملة تقتضيها الحاجة وتشرعها المؤسسة التشريعية وتدعم من كل السلطات والهيئات القائمة على المتابعة والرقابة ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في البلاد، على إعادة إصلاح المؤسسات وفق نهج حقيقي وفاعل، من خلال التدريب وإيقاف نزيف الفساد الضارب في المؤسسة العامة، واستخدام الإدارة الرقمية، وتطبيق مبادئ الشفافية والعدالة، بما يُمكّنُ من تجاوز تلك الأزمات.

ومن الأولوية الملحة أن تعطى المؤسسات العامة، ذات العلاقة الفنية التخصصية بصفة الضبط الرسمي والقضائي والرقابي، لأنها ضرورة مهمة لحالة الإصلاح، وهي القاعدة الرئيسة التي يُعتمد عليها في حالة الإصلاح الشامل، وبالتساوي معها يكون الإصلاح في منظومة التربية والتعليم بشكل عام، ليمكن من خلالهم بناء نظام سياسي مدني قائم على الديمقراطية والعدالة والحريات.

مظاهر التغير في قضايا الشباب:

تشكل فئة الشباب في ليبيا شريحة كبيرة من حيث مستوى الهرم السكاني، فهم يشكلون ثلث السكان تقريباً، ووفق ثقافة الشباب الفرعية والتي تعتبر جزء من الثقافة العامة في المجتمع ولهم

خصائصهم وخصوصياتهم المتغيرة والمتبدلة وطاقاتهم المتجددة والمتفاعلة على جميع الاصعدة بشكل مستمرة، فالشباب هم وقود حالة التغيير، وفي ذات الوقت هم أكثر من سيتأثرون بنتائج ذلك التغير، وبخاصة تلك التغيرات التي تحدُثُ في نمط تبدل القيم التي ينتج عنها تغير مُصاحب في الاتجاهات الجديدة التي تتبناها فئة الشباب.

إن الملاحظ لسلوك الشباب الليبي وحياته اليومية يمكن أن يستنتج التناقض بين طبيعة التكنولوجيا المستوردة الحديثة وطبيعة البناء الاجتماعي والنفسي. ويظهر ذلك في أنماط سلوكية تعكس بشكل مباشر هذا التناقض، وتظهر في كثير من الأحيان في أشكال غير عقلانية تكاد تستعصي على التفسير المنطقي للسلوك الاجتماعي. لذلك فهذا السلوك الجديد هو محصلة مباشرة أو غير مباشرة متأثرة بالطفرة التي أحدثتها التكنولوجيا وهذا التناقض بين مستوى الإنسان ومستوى الآلة ينعكس على وضع الشباب بشكل مباشر، وقد يكون عاملاً من عوامل تلك المشكلات التي يعاني منها الشباب. ونتيجةً للتغيرات التي نتج عنها اختلال بعض القيم الثقافية القديمة والتي فقدت معناها ودلالتها، كما انه حدث نوع من التناقضات الثقافية والمشكلات الاجتماعية التي لم يعرفها المجتمع الليبي من قبل، وهم ليسو وحدهم، بل حالة التغير طالت الكثير من المجمعات، وأصبح فيه العالم مثل القرية الصغيرة، يؤثر ويتأثر ببعضه من خلال تسارع وتيرة الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني، كما أن التغيرات الجذرية التي شهدتها بعض المجتمعات ولعل منها المجتمع الليبي كان عاملاً من عوامل التغير البنيوي، وخاصة عند فئة الشباب، لذلك صارت المعايير والقيم التي تشكل قواعد السلوك في الأسرة غير واضحة وبالأخص عند التعامل بين فئة الشباب وأسرهم (الحواتالنكلاوي.1982. 411.422).

ومن التأثيرات السلبية للتغيرات التي حدثت في المجتمع الليبي على الشباب تأخر سن الزواج بسبب الانتشار الواسع للتعليم، حيث بلغ متوسط الزواج لأول مرة بالنسبة للذكور(31,50) وللإناث (28,22).(الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات. 2021)، كذلك ارتفاع معدلات الجنح والجرائم التي قد يقع فيها الشباب فاعلين وضحايا للسلوك الاجرامي كذلك عندما يكون ذلك السلوك الاجرامي جماعي، سواء عن طريق الرفاق أم عن طريق جماعات منظمة تحمل السلاح وتمتهن السرقة والجريمة.

كما أن مظاهر ما يعرف بصراع الأجيال ضَعُفَ بشكل واضح، ونقصد به ضعف الحوار المجتمعي ما بين جيل الشباب وجيل الكبار، وَطغَى الجانب المادي على الكثير من القضايا التربوية التي من المهم أن يهتم بها الشباب.

إن الكثير من الشباب يعيشون في ظل هذه المرحلة التي تشهد تحولاً جذرياً شاملاً في مختلف أوجه حياته، وهي وضعية غامضة فيما يتعلق بالمستقبل وصار الكثير منهم في حالة تأرجح بين الحنين إلى بعض أنماط الحياة التقليدية الآخذة في الانقراض، والأخذ بأنماط الحياة المعاصرة المتأثرة بأنماط الحياة الحديثة، وما نتج عن استخدام منتجات التكنولوجيا في مجال الاتصالات الذي أصبح يتسم بالسرعة، الأمر الذي نتج عنه هوة ما بين جيل الكبار وجيل الشباب، كما يصاحب هذا الحال الصراع في بعض القيم الاجتماعية، والتفكك في بعض العلاقات الاجتماعية، والقلق النفسي، لعدم وضوح الرؤية، وقد يقع الشباب هنا في تقاطعات متناقضة، حائراً بين التمسك بالقديم المألوف الذي تعززه العادات والتقاليد، أو الأخذ بالجديد الذي قد يكون مجهول العواقب في كثير من جوانبه ولا يدرك حقيقته، الأمر الذي ينتج عنه أنماطاً جديدةً من السلوك قد ينعتها الكبار بأنها منحرفة.

ورغم الآثار السلبية العديدة التي طرأت على أوضاع قطاع الشباب، نتيجة للتغيرات السريعة في كافة مجالات حياة المجتمع، إلا أن هناك إيجابيات في حياة الشباب ترافقت مع هذه التغيرات، ولعل أبرزها انتشار التعليم، وإتاحة الفرصة للشباب للاستفادة من منتجات التكنولوجيا، وفتح الطريق أمامهم للإبداع والابتكار، والانفتاح على الثقافات الأخرى، وانتشار برامج التدريب والتنمية البشرية، وزادت نسبة سفر الشباب الليبي خارج البلاد بدوافع اقتصادية، واكتسابهم للغات أجنبية، ومن جهة أخرى فقد كان الشباب الليبي هُم وقود حالة التغيير السياسي الحاصل، وهم أكثر الضحايا والمتأثرين بنتائجها على كافة أشكالها، حيث أصبح للشباب رأي وحريات عامة وفرص للمشاركة السياسية والمجتمعية، غير أنهم من جهة أخرى انعكس الأمر في بعض جوانبه على اسقاطات أحدثتها التغيرات السياسية، كانت بعضها سلبياً في نتائجه، بسبب فشل في إدارة المؤسسات الرسمية، وما سميته بفشل هي حالة المآسة التي كان عليها من أن تتبنى حالة التغيير وتبني عليه برامج وخطط واعدة، يستفيد منها الشباب بمختلف المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

فرص تولى الشباب للوظائف السياسية والقيادية:

من الملاحظ أن فئة الشباب في المجتمع الليبي استفادت في هذه الفترة من تقلد عديد المناصب أو الوظائف السياسية العليا، وهذا جانب مهم يعكس الدور المناط بالشباب الليبي من مسؤوليات جسام، على أن يقابلها مستوى عال من المسؤولية التي تتصف بالكفاءة والمقدرة والخبرة والشفافية في تولى تلك الوظائف الهامة، وهنا لا يمكن بأي حال التعميم في تجارب الشباب الناجحة في الأداء السياسي والتشريعي والخدمي، فلا يحفى على الجميع مدى انتشار الفساد وترهل مؤسسات الدولة التي يمكن وصفها بالهشاشة، فقد كان لبعض الشباب نقصاً في الخبرة والكفاءة والشفافية مما أدى إلى هشاشة هذه المؤسسات وضعفها، من خلال التشريعات والقرارات والسياسيات التي يتم اتخاذها. ويشير الشكل رقم (1)، إلى التشريعات التي تسمح لفئة الشباب بتولى الترشيح في الوظائف التشريعية والسياسية التنفيذية تبدأ من سن 21 إلى 35 سنة.

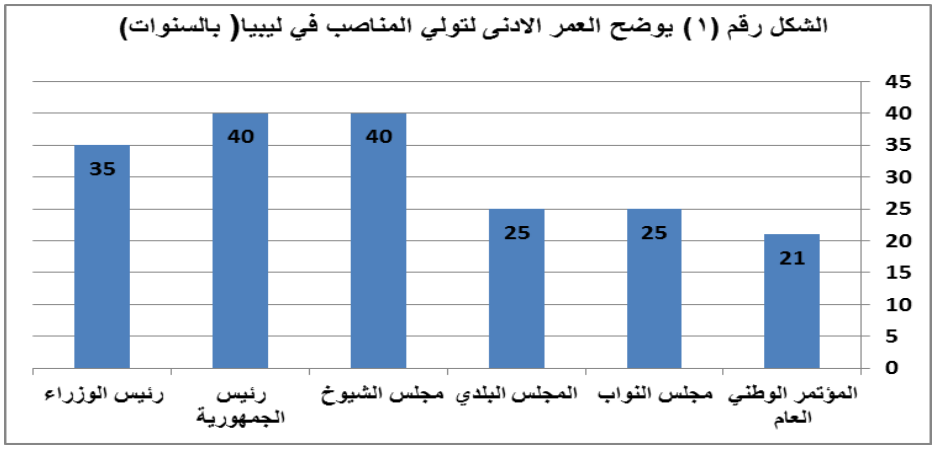

المصدر: المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

إن مبدأ الخيار الديمقراطي سمح لفئة الشباب بالولوج والمشاركة والترشيح في كل من الجهاز التشريعي ولجنة الدستور، والمجالس البلدية، فقد كانت نسبة المترشحين من فئة الشباب للمؤتمر الوطني العام لسنة 2012م، لعدد 3708 ما يمثل في نسبته قرابة 13% من اجمالي المترشحين. ونضيف مؤسسة أخرى لم تورد في الشكل رقم (1)، وهي هيئة صياغة الدستور كان عدد الشباب المترشحين أكثر من 14%، بوصفها هيئةُ ليست دائمة، بل كلفت بمهمة محددة ومؤقتة. كما كانت فئة الشباب المرشحة لانتخابات مجلس النواب 2014، أكثر من 16%. فلم تكن هناك شروط تتعلق بالجنس أو العرق أو الدخل الاقتصادي أو الانتماء القبلي أو

الإيديولوجي وغيرها، وإنما كانت الشروط متمثلة في شرط المواطنة، وعدم وجود إدانات قضائية سابقة تتعلق بأي قضية سواء كانت جنائية أم اقتصادية، وهذا مؤشر يمكن البناء عليه في التأسيس لدولة مدنية ديمقراطية قائمة على مبدأ الحقوق والواجبات من خلال مفهوم المواطنة.

جدول رقم (1) يوضح عدد ونسبة المترشحين من الشباب 18-34 سنة حسب نوع الاستحقاق:

المؤتمر الوطني العام				
ذكور	394	إجمالي المترشحين	3708	10.93%
اناث	81			%2.18
هيئة صياغة الدستور				
ذكور	98	إجمالي المترشحين	697	%14.06
اناث	12			%0.32
مجلس النواب				
ذكور	248	إجمالي المترشحين	1713	%14.48
اناث	31			%1.81

تُعرف المشاركة السياسية بشكل عام على أنها: " العملية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لهذا المجتمع بأفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف " (الجوهري.2001. 323).

تمثل المشاركة في الانتخابات نوعاً من المشاركة السياسية، ويوضح الشكل رقم (2)، نسبة التسجيل والمشاركة في الانتخابات من فئة الشباب، حيث كانت النسب مقبولة، مقارنة بعدد السكان، ومقارنة بمسيرة المشاركة السياسية لبعض البلدان التي سبقت في تجربتها الحالة الليبية بكثير.

ومقارنة بمسيرة المشاركة السياسية لبعض البلدان التي سبقت في تجربتها الحالة الليبية بكثير.

الشكل رقم (2) يبين نسبة تسجيل الناخبين حسب العمر من مجموع الذين يحق لهم التصويت 2014

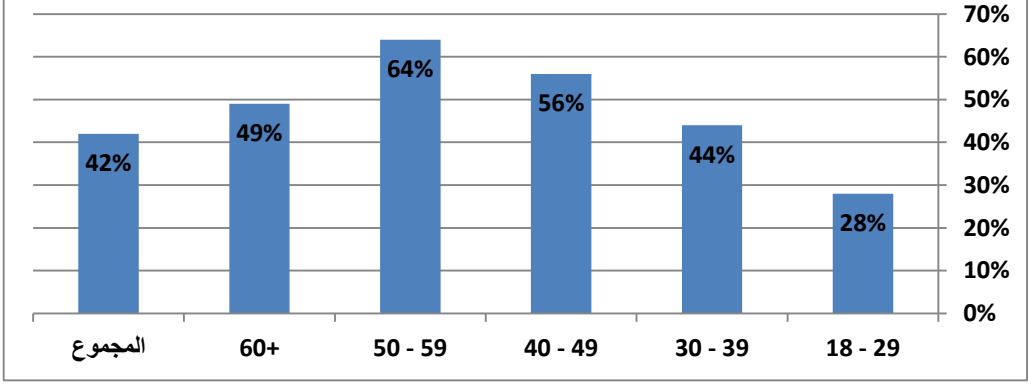

المصدر: المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. طرابلس

ـ مشاركة المرأة في العملية السياسية:

إن مشاركة المرأة الليبية في العملية السياسية لها دلالات واضحة على مستوى العمل السياسي، فهي ثمرة من نتائج التغيير السياسي الحاصل، وعلى مستوى حقوق الإنسان ومقتضيات التحول من حالة الشمولية إلى التعددية في ظل دولة مدنية تتيح فرص الحريات العامة وتسمح بالمشاركة السياسية للجميع هذا من الناحية النظرية. إن دور المرأة في المجتمع الليبي يمثل أهمية كبيرة نظراً للكثافة الديمغرافية التي تمثلها، فهي تتقارب في نسبتها مع السكان مع فئة الذكور (ذكور 50.48%. اناث 49.52%) (وزارة الصحة.2019. 7).

ويوضح الجدول رقم (2). مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية ولجنة الدستور من سنة 2012. 2014م.

الانتخابات	المتوسط %	اعلى %	اقل %
المؤتمر الوطني العام 2012	%45	%51 اوباري	%36
الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور 2014	%41	%44 طرابلس	%32
مجلس النواب 2014	%40	%47 الكفرة	%30

لمصدر: تقرير مشاركة المرأة في العملية الانتخابية (الحالة الليبية)، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، طرابلس، 2015

لقد ترشحت المرأة الليبية إلى جانب الرجل في تولى العمل في المجلس التشريعي ولجنة الدستور ومجالس البلديات مساهمة منها في المشاركة في مسيرة التحول الديمقراطي والخدمي في البلاد، وبما كفلها لها قانون الانتخابات من حقوق سياسية تتطلب المشاركة فيها بفاعلية، حيث خصصت نسبة من المقاعد في المجلس التشريعي للنساء، وكذلك الأمر نفسه في المجالس البلدية، وفي لجنة اعداد الدستور، وقد تولت المرأة حقائب في الحكومات المتعاقبة والحالية. يوضح الجدول رقم (3)، نسبة مساهمة المرأة في الترشح للوظائف التشريعية ولجنة الدستور، والتي كانت أعلى نسبة لترشح المرأة في الانتخابات في طرابلس العاصمة، التي يعرف عنها الأخذ بمظاهر التحديث الاجتماعي أكثر من المدن الصغيرة والقرى والأرياف، غيره انه نجد أعلى نسبة من مشاركة المرأة في عملية انتخابات المؤتمر الوطني العام هي في مدينة صغيرة من حيث عدد السكان، وتقع في أقصى الجنوب الليبي، وهي أوباري، حيث بلغت مشاركة المرأة

(45%)، كما هو مبين، وبعدها تأتي مدينة طرابلس بنسبة (41%)، وقد ترشحت المرأة كذلك للمجالس البلدية في عديد البلديات.

جدول رقم (3) يوضح نسبة ترشح المرأة في الانتخابات

الانتخابات	المتوسط %	اعلى %	اقل %
المؤتمر الوطني العام 2012	%19	%25 طرابلس	%2 غريان
الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور 2014	%11	%43 طرابلس	%0.01 اجدابيا
مجلس النواب 2014	%9	%37 طرابلس	%0.01 الجبل

المصدر: تقرير مشاركة المرأة في العملية الانتخابية (الحالة الليبية)، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، طرابلس، 2015.

انخراط الشباب في مؤسسات المجتمع المدني:

تمثل مشاركة الشباب في مختلف مؤسسات المجمع المدني بادرة جديدة لم تعرفها الأجيال السابقة من مسيرة تحول المجتمع الليبي في شكل مؤسسات مستقلة تسمى المجتمع المدني في الزمن المعاصر، على الرغم من أن العالم شهد في السنوات الأخيرة توسعاً مذهل في حجمها ونطاقه أعمالها بسبب ظاهرة العولمة واتساع نظام الحكم الديمقراطي. وتظهر أهمية مؤسسات المجتمع المدني بمشاركة مؤسسات الدولة في فرض القانون لتنظيم العلاقات الاجتماعية وضمانة للحرية ودعم الخدمات ونشر الوعي وإتاحة فرص التدريب والخبرات المختلفة في مجال التنمية البشرية وخاصة لفئة الشباب وإقحامهم في دعم القضايا المجتمعية، وهذا بدوره ينعكس بشكل ايجابي على مؤسسات الدولة عامة والسياسية منها بصورة خاصة. إن عناصر المجتمع المدني تتكون في الآتي: العمل التطوعي، والتنظيم في المجتمع المدني المنظم والأخلاق فالمجتمع المدني يقبل الاختلاف في الآراء ووجهات النظر المختلفة، الاستقلالية فهي عنصر مهم يُمكّن المجتمع المدني من القيام بدوره وتحقيق أهدافه، مما يستوجب استقلاليته تنظيمياً إداريا وماليا عن إدارات الدولة الرسمية، كما أن الشفافية يجب أن تكون ذات رؤية وأهداف وتمويل من منظمات المجتمع المدني، واضحة ومعروفة. ثم أخيراً المصداقية (الجناحي.1999. 34).

لقد ازدادت معدلات المشاركة المدنية في المجتمع الليبي منذ نهاية سنة 2011، حيث كان للشباب دور محوري في هذه التطورات، ففي عام 2013 كانت المنطقة العربية تقارب المعدل

العالمي في مجال الفاعلية المدنية النشطة، (الأمم المتحدة الأنمائي. 2016). ويرتبط النشاط المدني المتزايد بتدني الاحترام للسلطة وتزايد التعبير عن الذات، وتبلغ المشاركة المدنية أعلاها في بلدان أكثر ديمقراطية ولعل من بينها ليبيا، لذلك فقد أصبح دور مؤسسات المجتمع المدني تتزايد أهميته في المجتمعات الديمقراطية، كما أن تراجع دور الدولة في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يتطلب دوراً فاعلاً في مؤسسات المجتمع المدني، خلال تشجيع الأفراد والجماعات للانخراط في تلك المؤسسات والمشاركة فيها، فهي قائمة على مبدأ التطوع، لتحقيق أهداف مجتمعية بشكل محايد ومستقل عن مؤسسات الدولة الرسمية.

إن الزخم المدني الشبابي في المجتمع الليبي لم يستمر بنفس القوة والشكل، فقد نقصت الروح الحماسية في السنوات الأخيرة، واقتصرت على قلة منهم، وضعف صوتهم، نتيجة عديد الأسباب، منها الحروب والاقتتال، وكذلك الوضع الاقتصادي والظروف الاجتماعية، وخيبات الأمل لكثير من الشباب من انتشار الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الوظيفة العامة للدولة، وضعف الكفاءة والشفافية، وارتفاع صوت القبيلة والجهوية في إدارة الدولة، كل هذا هو انحراف في تحقيق مطالب التغير السياسي المنشود من عدالة وحرية وديمقراطية وشفافية وحوكمة، فطغت المصالح الخاصة على مصلحة الدولة.

ويوضح الشكل رقم (3)، نسبة مؤسسات المجتمع المدني التي تأسست منذ سنة 2011 إلى اليوم والتي وصل عددها أكثر 5500 مؤسسة.

الشكل رقم (3) نسبة توزيع منظمات المجتمع المدني

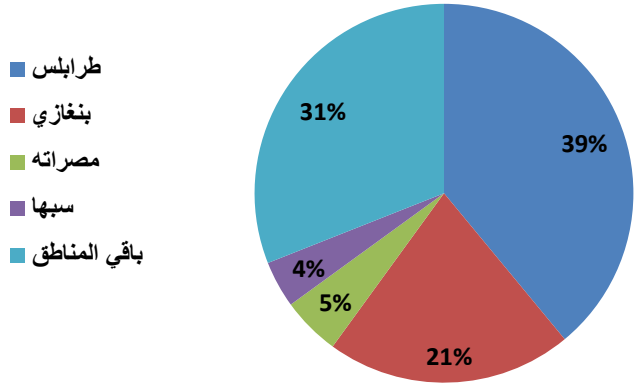

المصدر: مفوضية المجتمع المدني، طرابلس.

تمثل مؤسسات المجتمع المدني المعنية بفئة الشباب جانباً مهماً، يحتاج إلى تسليط الضوء عليها، وفهم واقعها ومشكلاتها وآفاقها ومستقبلها، حيث برزت مبادرات عدة لتعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب الليبي، والتي تهدف في المقام الأول إلى تفعيل دور الشباب في مجالات الحياة السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية. وإذا ما نظرنا إلى عمل تلك المؤسسات من جانب وطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نجد أن هناك تحديات كبيرة قائمة أمام مؤسسات المجتمع المدني المعنية بفئة الشباب، ففي ظل الانقسام السياسي والتجاذبات السياسية وتعطل النظام السياسي بشكل جزئي، باتت مهمة عمل مؤسسات المجتمع المدني تواجه صعوبات جمة، بسبب النزعات والحروب المسلحة التي كان وقودها فئة الشباب من خلال الفاعلين الضحايا منهم، كما أن ضعف البناء الديمقراطي في مؤسسات المجتمع المدني خاصة والمؤسسات السياسية عامة التي شهدتها البلاد في السنوات القليلة الماضية، مع وغياب برامج جديدة تعنى بعملية المشاركة السياسية الخاصة بالانتخابات، كل ذلك يُعدّ تحدياً كبيراً لفئة الشباب، فقد أصبح موضوع الشباب ثانوياً أمام التحديات والمعوقات القائمة، مع كونهم يشكلون ثلث المجتمع الليبي كما اشرنا سابقاً وهم عنوان النضال في كل المجالات السياسية والشعبية والإعلامية والثقافية.

إن الدور الأساس والرئيس لمؤسسات المجتمع المدني، هو المساهمة بفاعلية في دعم مؤسسات الدولة في مهامها بطرق غير مباشرة، وتعزيز قيم المواطنة الصالحة للشباب، من خلال مشاركتهم الفاعلة والقائمة على مبادئ العدالة والديمقراطية، والمتمثلة بالقوانين والأنظمة الناظمة لعمل تلك المؤسسات، وحقوق الأفراد وواجباتهم، مما يساهم في تنشئة جيل من الشباب قادر على المشاركة السياسية والاجتماعية، وتعزيز سبل التنمية والمشاركة المجتمعية، من خلال إشراكهم ووجودهم في قيادة المؤسسات والأحزاب السياسية التي بدورها تزيد من قدرة مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للشباب ورفع مستوى الوعي. ويوضح الشكل رقم (4)، حجم مؤسسات المجتمع المدني المعنية بفئة الشباب في المجتمع الليبي، ونشير إلى أن فئة الشباب تشارك في أغلب مؤسسات المجتمع المدني الأخرى ذات الاهتمام بالقضايا السياسية والفكرية والتطوعية الخيرية والاجتماعية والثقافية.

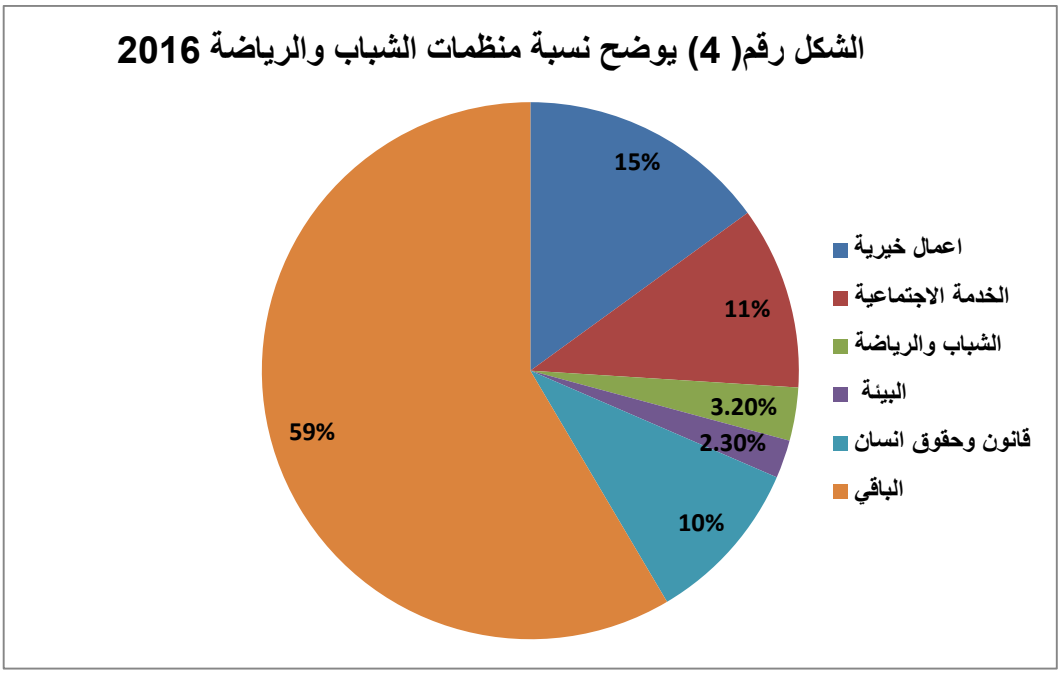

المصدر: مجلس ادارة مفوضية المجتمع المدني. طرابلس

لذلك أنشطة مؤسسات المجتمع المدني لها دور فاعل، وخاصة لفئة الشباب، فهي تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية وتساهم في تشكيل الوعي السياسي وثقافته لدى الشباب، وكذلك تصوراته اتجاه القضايا السياسية، وبالتالي تكمن أهمية التنشئة في كونها تشكل وتحدد السلوك السياسي للفرد نفسه.

ومن خلال متابعتنا لواقع حال مؤسسات المجتمع المدني عامة والشبابية خاصة، نلاحظ قلة نشاطاتها في السنوات القليلة الماضية لأسباب وظروف أشرنا إليها آنفاً، منها ما هو أمني، ومنها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي، وكذلك بسبب ظروف التمويل، وهذه الحالة طبيعية، فالعمل التطوعي له مؤشرات يرتفع فيها حيناً وينخفض فيها أحيانا أخرى، بحسب الظروف المجتمعية، وفي وجوده يمثل علامة صحية هامة في مسيرة التحول الديمقراطي، ودعم الخدمات، وتكوين مجموعات العمل الجماعي، والعمل بروح الفريق، حيث حُرم الشباب الليبي من تلك الاجتماعات والأعمال المدنية التطوعية بإرادتهم، والسؤال هنا: أين كان شكلها في زمان النظام السابق إلا لدواعي أمنية.

الخاتمة:

أشرنا في ثنايا هذا البحث إلى أن حالة تغير الأنظمة السياسية وتبدلها تعتبر من القضايا المثيرة للاهتمام بالنسبة لدارسي العلوم الاجتماعية عامة والسياسية خاصة، لما لها من تأثيرات وارتدادات تهز كيان المجتمع ومؤسسات الدولة، وبالأخص عندما يأتي هذا التغيير فجأة دون استعداد ثقافي ومجتمعي لهذا التغيير، ودون حدوث تحول نوعي في شكل وفاعلية المؤسسات العامة، وبالأخص تلك المؤسسات التشريعية والسياسية المعنية بالقرار السياسي. ويمكن أن نلخص خاتمة هذا البحث في المناقشات الآتية:

اولاً: لقد رفع الشباب شعارات الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية وإقامة الدولة المدنية، وتُرجمت في مواد الإعلان الدستوري الذي أُعد لكي ينظم الحكم خلال المرحلة الانتقالية، بحيث نصت مادته الرابعة نصاً: "تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التَّعددية السِّياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السِّلمي الديمقراطي للسُّلطة". كما وضعت خارطة طريق عنوانها بناء الدولة المدنية الديمقراطية. ولاشك بان فكرة التعددية السياسية هي مستوحاة من الأنظمة الديمقراطية الحرة، والتي تُحترمُ فيها قيم حقوق الإنسان، حيث تقوم على وجود أكثر من فاعل سياسي من الأحزاب، وغيرها من الفاعلين السياسيين، كالنقابات، ومؤسسات المجتمع المدني، على أساس مبدأ المساواة، وبهذا فإن التنوع الديمقراطي المستند إلى التعددية يختلف عن التعددية التي تقوم على التراتبية، وأيضًا تستند قيمة التعددية إلى مبادئ الحوار الاجتماعي، والتوصل إلى حلول وسط والتسامح بين مختلف الأطياف المشاركة في العملية السياسية، لتحقيق المصلحة العامة للوطن.

ثانيا: الشباب هم الطليعة، حيث أفضت إلى تحولات كبيرة، فشهد بعضها وضع دساتير وطنية جديدة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتوسع نطاق المشاركة العامة لفئات ومجموعات كانت مستبعدة في السابق. كما أن فكرة النضال السياسي من أجل التغيير كان ولازال قائماً من أجل المطالبة بالحرية، وهي ذات قيمة كبيرة في حراك الشعوب ونضالها، وتشير هذه القيمة إلى فك الأغلال والتحرر من القيود السياسية وحتى الاجتماعية المفروضة، بحيث تعم حرية التعبير بالقول والفعل ما لم تتعارض تلك الأفعال مع قيم المجتمع سواء تلك المنبثقة من تعاليم الدين أم

ما هو محصلة من العرف الاجتماعي والذي تعارف عليه المجتمع، وهي بالأساس ضمنتها التشريعات القانونية في محتواها، والتي تستوجب افتراض العقلانية والرشد.

ثالثاً: إن ممارسة أفراد المجتمع لحريتهم يعني ذلك ممارستهم لإنسانيتهم، التي تزيل حالة الاستقطاب والتشاحن الذي يولد الحقد والعنف الاجتماعي. كما أن قيمة الحرية قد تثير بعض النقاشات من حيث مضمون التطبيق، فهي واجبة الممارسة وإلا تكون ذات قيمة نظرية لا معنى لها في المجتمع، فالحرية لها حدود وقواعد ينظمها المشرع وتتابعها المؤسسات السياسية وتشرف على حمايتها وضمانها السلطة السياسية والقضائية، وهي النقطة التي تبدأ عندها حرية فرد وتنتهي عندها حرية آخر، وفق مبدأ المواطنة.

رابعا: العدل، فقيمة العدل تستمد في ضمان تلك الحريات وتكافؤ الفرص، وضمان تحقيق العدالة التي يكون لها شكل السلطة المستقلة، لتقوم بالمهام المؤكلة إليها، دون نزعات سياسية أو إيديولوجية وأثنيه. من خلال تجارب الدول والمجتمعات التي مرت بمرحلة تغير جدري ولا زالت، ولعل مجتمعنا الليبي من بينهم تتضح لديه أن قيمة العدل تعد قيمة نسبية، فيصعب القول بأنها أصيلة في كل المجتمعات، حيث تختلف باختلاف نظمها السياسية، فقد تشهد أنواعًا من عدم المساواة والتفرقة، وهذا مرجعه الأساسي إلى اختلاف الفرص بين الأفراد، ومدى الحراك الاجتماعي ومرونته في المجتمع، بما يسمح بالانتقال بين الفئات الاجتماعية صعودًا وهبوطًا، فقد تتسم بعض تلك الأنظمة بالضعف والهشاشة، مما يضعف سلطة القرار السياسي المركزي فتنتشر الاضطرابات من مجموعات صغيرة وكبيرة، وبخاصة عندما يكون السلاح خارج سيطرة السلطة المركزية في جهاز الدولة، وهو عامل من عوامل الضعف، وعقبة تقف أمامها لتحقيق نظام ديمقراطي مستقر ومستوى من التنمية المنشودة على جميع الأصعدة، وقد تشهد عودة النظام السلطوي الشمولي مرة أخرى. فإرساء مبادئ العدالة الانتقالية أصبحت اليوم عامل مهم في تحقيق حالة الاستقرار السياسي في المجتمع الليبي.

خامساً: قضايا مجتمعية. تكمن في غياب مستوى الاستعداد في ثقافة المجتمع لقبول التغيير ومشاركته بفاعلية من جهة، وضعف قيم العدالة من خلال مؤسساتها القضائية والرقابية، فوجود الفساد المالي والإداري هو مظهر من مظاهر الضعف الذي ينعكس بشكل غير مباشرة على

قيمة الحرية والعدالة والديمقراطية، والذي سبب في حالة من الإحباط لدى أفراد الشعب عامة وفئة الشباب خاصة، الأمر الذي شكل معضلةً وضعفاً في الممارسات الديمقراطية على الصعيد الحزبي ومؤسسات المجتمع المدني. فالتميز من خلال الكفاءة أصبح بضاعة لا ينجذب نحوها الزبائن، نتيجة لانتشار الفساد في منظومة المؤسسات العامة والسلطة السياسية التي تتولى إدارتها، وعلى ما ورد في تقارير ديوان المحاسبة الليبي فهو دليل واضح على ذلك. لذلك فلا يمكن بأي حال تبرير تلك الممارسات الخاطئة إلا بأسباب ترجع لقيمة الحرية والديمقراطية والعدالة، وهي بالأساس قيم تنشدها الدولة المدنية. على الصعيد الفردي رغم اتساع مجال لحريات العامة، وهو مطلب مهم في مسيرة تغير المجتمعات وفقاً لحالة التغير الجذري، فنجد ظهور بعض السلوكيات الشخصية عند فئة الشباب الليبي يمكن الإشارة إليها مثل، تغير النسق القيم، انتشار ثقافة الاستهلاك بشكل أكثر وضوحاً، الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع العام والخاص ظهر بشكل جلي عن ذي قبل رغم أن وجوده ليس بالظاهرة الجديدة، تراجع دور السطلة الأبوية، تزايد معدلات العنف، ازدياد مظاهر التدين الشكلي.

سادساً: إن مكاسب التغير السياسي لا يمكن بأي حال نكرانها، رغم حالة الهشاشة والضعف في إدارة الدولة، فقد أشرنا إلى بعض من تلك المكاسب على الصعيد السياسي والعمل المجتمعي والحريات التي أصبحت فئة الشباب تتمتع بها من خلال التعبير عن ارائها بحرية، غير أن البعض أساء فهم تلك الحرية التي حددها القانون والعرف الاجتماعي، فالحرية في المجتمع الديمقراطي لها حدود وقيود ضبطها المُشرع والتي من المفترض البناء عليها في إعادة تأسيس عدالة قائمة على قيم المواطنة وفق مبدأ الحقوق والواجبات، فهي مكاسب تبني الدول، وتتطور وتحقق مستوى هام من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشبابها عماد الحاضر وأمل المستقبل.

قائمة المراجع:

1. أحمد الأحمر. اتجاهات نظرية معاصرة في التغير الاجتماعي. طرابلس. الدار الاكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر. 2009.
2. الحبيب الجناحي، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الثالث المجلد السبع والعشرين، مارس 1999.
3. حسين رشوان، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،1993.
4. خيري الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق معن زيادة، بيروت، دار الطليعة 1978.
5. سومية سعال وآخرون، تقديم مبروك زيد، التغير الاجتماعي في الوطن العربي المعاصر، الجزائر، مركز البحث في العلوم الاسلامية والحضارة، 2018، ص 29. 30.
6. عبدالرحمن ابن خلدون، المقدمة، بيروت، دار العودة، 1985.
7. عبدالرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، بيروت، مؤسسة ناصر الثقافية،1980.
8. عبدالله العروي، الايدولوجيا العربية المعاصرة، بيروت، دار الحقيقة، 1970.
9. عبدالهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، ط8، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2001.
10. على الحوات، احمد النكلاوي، مدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية، منشورات جامعة طرابلس، 1982.
11. محمد أركون، وحدة المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1987.
12. محمد عبده، الأعمال الكاملة. تحقيق محمد عمارة، بيروت، 1972.
13. مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، لندن، دار الهاني، 1992.
14. William Form, Social Change, Encyclopedia Britannica Online. 2007.

التقارير الرسمية

1. التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة، مركز المعلومات والتوثيق ، طرابلس، 2019.
2. تقرير الأمين العام لأمم المتحدة حول العدالة الانتقالية وسيادة القانون في المجتمعات التي تمر بمرحلة 3. الصراع وما بعد الصراع، 3 أغسطس 2004، s2004/2004،616.
4. مجلس ادارة مفوضية المجتمع المدني. طرابلس.
5. محبوب الحق تقرير الأمن الإنساني، برنامج الامم المتحدة للتنمية،1994.
6. www.moattir.com/publications/youth.ar.doc